جامعة سيدي محمد بن عبد الله

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

ظهر المهراز ـ فاس

مركز دراسات الدكتوراه : الجماليات وعلوم الإنسان

تكوين الدكتوراه : التعابير والأشكال الرمزية

تخصص : اللغة العربية وآدابها

المصطلح العربي

بين

القيود اللسانية وإنتاجية الصيغ الصرفية المزيدة

مقاربة لسانية لتوليد المصطلح

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

اسم الطالب:

مجيد الخلطي

ر. ت: 98741870

تحت إشراف الأستاذ:

د. عبد المنعم حرفان

السنة الجامعية:

1437 ـ 1438هـ

2016 ـ 2017م

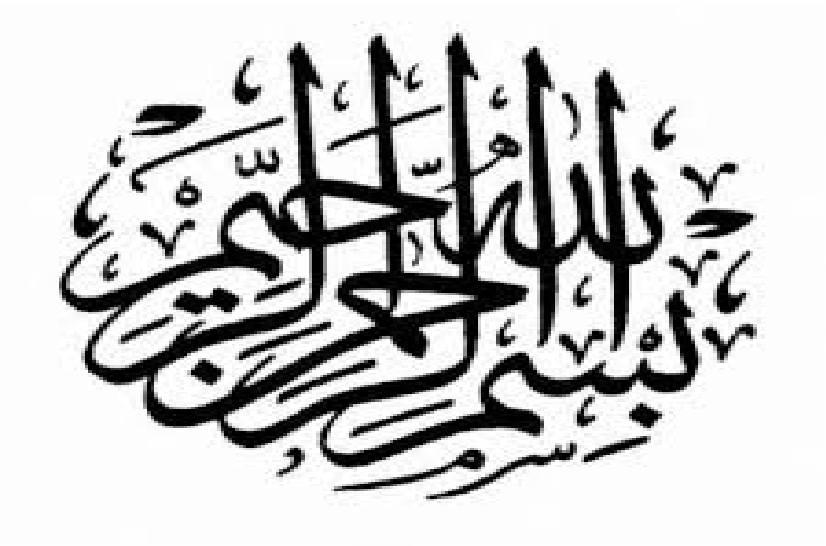

يقول الإمام الشافعي:

كلما علمت نفسي أدركت ضآلة فهمي

وكلما زودت معرفتي أدركت مدى جهلي

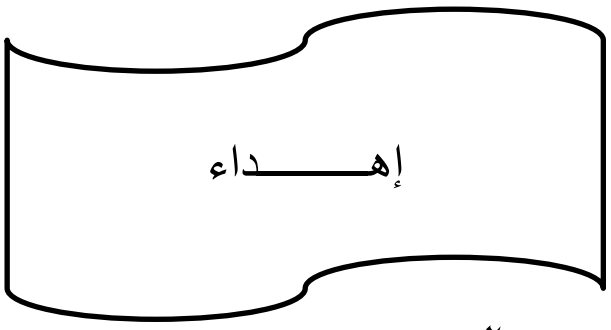

إلـى:

كل من يجعل نفسه شمعة تضيء مسالك العلم والمعرفة.

وكل محب للعلم، وشاهره ليبدّد به ظلمات الجهل،

وكل غيور على اللغة العربية، وكاشف أسرارها.

كلمة شكـر

أشكر كل من أذكى روح البحث فـيّ،

وجعـل عزيمتـي لا تفتـر، ولا تكـلّ،

وتتقد نـورا وهاجا يضـيء العتمـات،

ويخـترق العـوائـق ويـذلل العـقبـات،

وكل من قدم لي العون حتى تم هذا البحث.

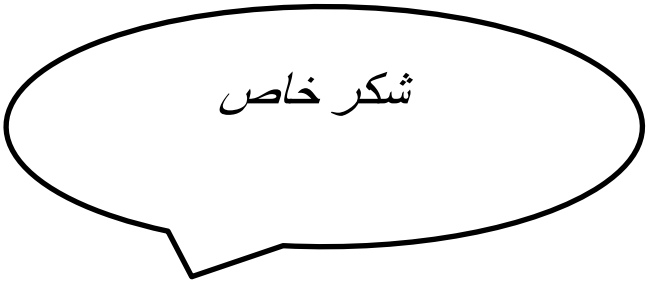

للدكتور عبد المنعم حرفان

على تفضله بالإشراف على هذا البحث،

ومتابعته حتى استوى ورأى النور

- **دليل الرموز المعتمدة في البحث**

ص: صامت

مص: مصوت قصير

مص مص: مصوت طويل

س: ساكن

ح: حركة قصيرة

ح ح: حركة طويلة

ـَ : فتحة

ـُ : ضمة

ـِ : كسرة

ـَـَ : ألف

ـُـُ : واو

ـِـِ : ياء

∅: حذف

μ : عجرة مورفيم

ط. ز: طبقة الزائد

ط. ح: طبقة الحركات أو اللحن المصوتي.

ط. هـ: طبقة الهيكل التطريزي أو الصوامت والمصوتات.

ط. ج: طبقة الجذر

إ . ع: إقحام علة

*: وحدة معجمية لاحنة

(م. ن): المرجع نفسه

(ص. ن): الصفحة نفسها

[...]: حذف في الشاهد

- **إحالات البحث و طريقة تصنيفه**

. الإحالة إلى المراجع تثبت داخل المتن.

. البدء بأسماء الأعلام الشخصية في المتن، وبالأسماء العائلية في قائمة المراجع.

. عدم اعتماد "ابن" و"أبو" في الترتيب الأبجدي للأعلام في قائمة المراجع.

. الإشارة إلى أصحاب المراجع القديمة وتاريخ وفاتهم، واسم الكتاب والجزء إن وجد، ورقم الصفحة.

. إدراج المقالات والكتب العربية والأعجمية ضمن المراجع الحديثة، والاكتفاء في المتن بالإشارة إلى اسم الباحث، والسنة التي نشر فيها المقال أو الكتاب، والصفحة. ويضاف الجزء إن وجد بالنسبة للكتاب. ويتم تفصيل المراجع في القائمة المخصصة لها في آخر البحث.

. المراجع بدون تاريخ النشر يشار إليها بـ: (د. ت)، بعد إثبات عنوان الكتاب.

. تخصيص أسفل الصفحة لتفسير بعض القضايا، أوالتوسع فيها، أو الإحالة إليها.

. تخصيص مسرد للمصطلحات اللسانية الأعجمية الواردة في متن البحث، ووضع مكافئات لها بالعربية بعد نهاية موضوع البحث.

. إدراج عناوين لمواقع مصطلحية في الشابوك بعد مسرد المصطلحات اللسانية.

. إثبات قائمة المراجع العربية والأعجمية بعد صفحة المواقع المصطلحية.

. فهرس الموضوعات في آخر البحث.

بعض اللسانيين بعد قراءتهم بعض النصوص التراثية التي اهتمت بالكلمة، وحاولوا صياغة تصور النحاة لها معتمدين في ذلك على خلفية لسانية. وأقروا أن القدامى ناقشوا إشكالات لغوية عميقة وفي مقدمتها مفهوم الكلمة. وكانوا يستندون في تحليلهم إلى منهج علمي واضح المعالم.

وإذا كان مفهوم الكلمة وماهيتها طرحا إشكالات للنحاة العرب القدامى واللسانيين المحدثين، وفي اللسانيات الغربية لنوعية المعالجة التي تقتضيها في المباحث اللسانية، فإن الصيغة الصرفية هي الأخرى لم تكن بمنأى عن هذه الإشكالات.

23. المبحث الثاني: الدلالات الاشتقاقية للصيغ الصرفية وإمكاناتها في التوليد

تصنف اللغة العربية ضمن اللغات الطبيعية ذات الصرف غير السلسلي مثل كل الألسنة في العائلة السامية. وتحظى فيها الصيغة الصرفية بمكانة محورية؛ إذ تجسد خاصية اللسان العربي الاشتقاقية. وتشكل السند الرئيس في توليد دلالات الوحدات المعجمية ومفاهيم الوحدات المصطلحية المتاحة التي تتحقق في مختلف الحقول العلمية والأدبية والفنية بآليات التوليد اللفظي والدلالي.

وقد حظيت باهتمام اللغويين القدامى والمحدثين على السواء باعتبار أهميتها في التصريف العربي؛ حيث قاموا بدراستها وتصنيفها من حيث الأصالة، والاشتقاق، والزيادة، والاستعمال، والإهمال، ووقفوا على إمكاناتها التعبيرية عن المعاني والمفاهيم المستجدة، وحمولاتها الدلالية في المقامات التداولية والسياقات التواصلية.

فما هو مفهوم الصيغة الصرفية في طروحات التقليد العربي واللسانيات الحديثة؟ وما هي الإشكالات التي أثارها مفهومها؟ وما خصائصها وحدودها في الكشف عن بنية اللفظ؟

1.2.3. مفهوم الصيغة الصرفية

الصيغة لغة هي السبك. يقول ابن منظور (لسان العرب، مادة صوغ): «صغته أصوغه صياغة وصيغة، بمعنى سبكه. وهذا شيء حسن الصيغة: أي حسن العمل».

أما اصطلاحا؛ فقد تباينت تعريفات اللغويين القدامى لها، واتسمت بنوع من التداخل[1] مع مصطلحات البناء والوزن والميزان الصرفي.

1.1.2.3. الصيغة الصرفية عند اللغويين العرب القدامى

يعرف أبوالبقاء الكفوي (الكليات: 560) الصيغة بقوله: *«الصيغة: هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة، والحروف مادتها. والأبنية: هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة».*

ويبدو من خلال هذا التعريف أن الصيغة هي هيئة اللفظ التي تشكلها مكوناته وما يلحقه من متغيرات، وتتشكل من الحروف وحركاتها وسكناتها بعد خضوعها لتغيير في الترتيب، تبعا للظواهر اللغوية التي تتحكم فيها كالإعلال والإدغام والحذف. إن الصيغة هي شكل الوحدة المعجمية النهائي بعد تشكّل صوامتها ومصوتاتها، وتكسير سلمية ترتيب الحروف الأصول (الجذر) مع مراعاة ما يستلزمه توليد مشتقاتها.

أما تصور الأستراباذي للصيغة (شرح الشافية: 1/ 2) فيتضح من قوله: *«المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه».* وقد جمع فيه بين بناء الكلمة، ووزنها، وصيغتها، وخلص إلى لفظ جامع لمكونات تعريفها الثلاثة، وهو الهيئة التي ستصبح في قاموس اللسانيين المحدثين قالبا صوريا تصاغ الكلمات فيه، ويراعى فيه عدد الحروف، والزائد منها والأصلي، وترتيبها، وحركاتها، وسكونها. ولذلك فالأستراباذي يرى (م. ن: 1/ 2) أن

[1]. يظهر ذلك على سبيل التمثيل من تعريف الأستراباذي وتعريفات اللغويين القدامى اللاحقين وأيضا المحدثين.

(رَجُل وجَمَل) *«على بناء ضرب؛ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه»*، كما أنه يرى (م. ن: 1 / 2) في ترتيب حروف الكلمة ترتيبا في حروف الوزن، وأي تغيير في حروفها يقابله تغيير في حروف الوزن.

إن تعريف الأستراباذي للصيغة يوهم بترادف مكونات حدها الثلاثة وتقاربها الدلالي؛ لأنه يعتبر بناء الكلمة ووزنها وصيغتها شيئا واحدا، ويقابل هذه المكونات بالهيئة، لكن الحقيقة أنه يطبعها التداخل بين ماهو صرفي وماهو صوتي، وأنها تختزن فروقا مفهومية سنوضحها عند حديثنا عن التداخل المفهومي لمصطلح الصيغة[1].

ويرى ابن جني (الخصائص: 3/ 98) أن الصيغة الصرفية تتداخل فيها ثلاثة عناصر تتحدد في الدلالة اللفظية، والدلالة الصناعية، والدلالة المعنوية. وتخضع لتأثيراتها بشكل متفاوت. يقول: *«فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية. ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض. فمنه جميع الأفعال. ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى قام (ودلالة لفظه على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها، وإن لم تكن لفظا، فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزَم بها. فلما كانت كذلك لحِقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق»*.

يبدو من تعريف ابن جني للصيغة الصرفية أنه قابل الدلالة الصناعية بالبناء، أو بالصيغة. ويعطي الأولوية للدلالة الصناعية على المعنوية، ويعتبرها البناء الذي يحتضن

---

[1]. انطلاقا من التعريفات السابقة، يمكن التمثيل لمفهوم الصيغة الصرفية بثلاث طبقات حسب النظرية المستقلة القطع:

الصيغة = عدد الحروف + ترتيب

حركات وسكنات

الحروف الزائدة مع الترتيب بالنظر إلى الأصول

حروف وحركات المادة المعجمية مصوغة بطريقة مخصوصة. ولا تقتصر على كلمة بذاتها وإنما تشمل مختلف كلمات المعجم. وإن تحديده لمفهومها ينم عن تمثل قلّ نظيره في التصور التقليدي.

يتبين من الحدود المُعرِّفة للصيغة الصرفية أنه رغم تباينها النسبي في تعريفاتهاأو تفسيرها، إلا أنها تنتهي إلى كون الصيغة الصرفية هي تلك الهيئة التي تصاغ الكلمات على قياسها، وتشترك فيها رغم اختلاف مادتها المعجمية أو الحروف التي تشكلها مع الحركات والسكنات. ويتبين أيضا من استقراء النصوص السابقة والصرف العربي أن الصيغة الصرفية وسيلة تحليلية وفي الوقت ذاته تصنيفية؛ إذ مكنت اللغويين القدامى من الوقوف على خصائص النسق الصرفي، وضبط أصنافه المتمثلة في الأسماء والأفعال والصفات. وأنها كذلك تحيل إلى فروع كل صنف وتعكس دلالة بنيته التي تراعي مكوناته الأصلية المجردة والمزيدة.

والملاحظ على الصيغ الصرفية العربية أن عددها يكاد يكون محسوما في المتن اللغوي، وقد ضبط النحاة الصيغ المتداولة منها. وفي هذا الصدد يقول المهيري (1993: 10): *«وأول ما نلاحظ في هذا الصدد هو التزام العربية بعدد من الصيغ في قسمي الأسماء والأفعال هي بمثابة أنماط لا مفر منها ولا تقبل اللغة إلا نادرا التغافل عنها، ويمكن حصرها في غير صعوبة تذكر وقد وفق النحاة منذ أقدم العصور إلى ضبط قائمات لها هي عبارة عن وصف شامل وموجز لأغلب مفردات العربية الموجودة بالفعل وعن نماذج نظرية تحتذى فيما يمكن أن توجد».*

وقد ابتدع النحاة العرب الميزان الصرفي الذي مكنهم من ضبط الكلمة العربية والدخيلة، والتمييز بين الاسم والصفة والفعل، والمشتق والجامد. واعتبروه عنصرا حاسما في معيرتها، وفي معرفة حرفها الأصيل من الزائد، والمحذوف من المبدل. ويشكل مقاييس صورية للكلمات العربية.

لكن إلى أي حد يمكن أن يكون هذا الميزان الصرفي صالحا دائما لمعرفة وزن الكلمة وتحديد صيغتها الصرفية؟ وما هي إمكانات الصيغة الصرفية في ضبط الأسماء الأُوّل؟

2.1.2.3. الصيغة الصرفية عند اللغويين العرب المحدثين

ظل مفهوم الصيغة الصرفية يشكل محورا رئيسا في الدراسات النحوية والصرفية عند اللسانيين العرب المحدثين[1] لما راكمته من شحنات دلالية عند القدامى، ولما أصبحت تثيره من تساؤلات بفعل تأثيرات النظريات اللسانية الحديثة والدراسات العربية التي واكبتها، فحظيت باهتمامهم وتناولوها بالدراسة والتحليل للوقوف على بنياتها المتعددة وخصائصها، وحدودها في التوليد المعجمي وفي تلبية حاجات العربي التداولية. وإذا كان بعض الصرفيين قد سعوا إلى بناء نظرية صورية تتمكن من تمثيل الكلم من خلال عدد قليل من التمثيلات أو القواعد أو القيود، فإن النظريات اللسانية الحديثة سعت إلى تمثيل قدرة المتكلم اللغوية.

إن الصيغ الصرفية عبارة عن لائحة تفرغ فيها الوحدات المعجمية. وتشكل جزءا من المعجم الذهني للمتكلم، ويمكن أن تكون إحدى وسائل تخزين للسان في اللغات السامية.

ترى إلى أي مدى استطاع التصور اللساني الحديث تجاوز مفهوم الصيغة القديم وتقديم إضافات نوعية فيه؟

من خلال استقراء تعريفات المحدثين للصيغة الصرفية يبدو أن التصور التقليدي ظل حاضرا في تمثلهم لها ـ مع نوع من التفاوت بينهم ـ إلى جانب طروحات اللسانيات الحديثة، مما ترتب عنه اضطراب مفهومها عند مجموعة من الباحثين. وقد أفرز هذا الواقع اللساني العربي تصورين:

. التصور الأول يشمل صنفين من الباحثين: صنف ظل مرتبطا بما حدده القدامى. والصنف المخلص للصرف العربي من التصور القديم.

. والتصور الثاني اتخذ من نظريات اللسانيات الحديثة مرجعا له وتبنى توجهها.

[1]. أقصد باللسانيين المحدثين المنتمين إلى العصر الحديث. وسأعمل على التمييز بين الصنف الذي تبنى التصور التقليدي والصنف الذي عمل على تحديث أدواته ومنهجه في مجالي النحو والصرف.

ترى ما هي خصائص كلا التصورين لمفهوم الصيغة الصرفية؟ وما نوعية الإضافات التي قدماها في تعريفهما لها؟ وما هي إمكانات الصيغة الصرفية في التوليد المعجمي وحدودها فيه؟

1.2.1.2.3. التصور المتبني طرح القدامى

يجسد طرح القدامى للصيغة الصرفية المتمثل في كونها نتاج أصول الكلمة بما في ذلك الحركات بالنسبة للمجردة، وإضافة الزوائد بالنسبة للمزيدة منهجا اختار بعض اللسانيين المحدثين[1] تبنيه، والسير على منواله، مما جعلهم لايقدمون إضافات في مجال تحديد مفهوم الصيغة الصرفية.

- الصنف المقلد للقدامى

من الباحثين اللغويين الذين ينتمون للتصور التقليدي الصِّرْف فاضل مصطفى الساقي الذي حدد الصيغة (1977: 189) اصطلاحا بقوله: *«الصيغة: وهو القالب الذي تصاغ الكلمات على قياسه ويسمى (الصيغة الصرفية)»*.

ومن الواضح أن تعريف الصيغة الصرفية عنده يتحدد في كونها مادة أصلية للكلمة "الصوامت" تنصهر في شكل محدد يخضع لقياس معين؛ فتشكل بنية صرفية لها دلالتها التي تميزها عن باقي البنيات الصرفية العربية.

ونذكر أيضا اللبدي (1985: 128. 129) الذي عرفها بقوله: *«الصيغة هي الشكل والبناء، وغالبا ما تستعمل في مجال القياسات من الأحكام، فيقال في فُعَيْل وفُعَيْعِل صيغ تصغير، ويقال في فاعل من فعل صيغة اسم الفاعل، كما يقال في مفعول منه صيغة اسم المفعول، وأوزان أسماء الزمان والمكان والمصدر الميمي تعتبر صيغا قياسية لها مدلولاتها. وألفاظ التعجب تسمى صيغ التعجب، ومنها كذلك صيغة منتهى الجموع؛ وهي كل جمع تكسير وقع بعد ألفه حرفان*

[1]. ينحصر هؤلاء في اللسانيين البنيويين في حقبة الخمسينيات والستينيات من الفرن العشرين، لكن يبدو أن العديد من الكتابات التي تحمل التصور القديم امتدت إلى ثمانينيات القرن العشرين.

أو ثلاثة؛ فالصيغ إذن عبارة عن أبنية مقيسة في الأكثر، ولها أوزانها التي لا تختلف في عمومها، وغالب أمرها».

يعمد هذا التعريف إلى مقابلة الوحدة المعجمية المصطلحية المعرَّف الصيغة بالمعرِّف (الشكل والبناء)، تارة من خلال واو الإشراك دون ذكر أي فروق دلالية أو مفهومية بينهما، وتارة أخرى إلى إبدال مصطلح الصيغة بـ (الوزن). ومن الواضح أنه يفتقر إلى الدقة في تحديد المفاهيم، ويطبعه التداخل المصطلحي الذي يستعصي معه تمثل المصطلح. وينتمي إلى هذا الصنف عدد من لغويّي القرن العشرين، ظلوا مرتبطين بالصرف العربي، وهو ما يقتضي اعتبارهم نحاة متأخرين؛ لأنهم لم يستفيدوا من اللسانيات الحديثة إلا في حدود ضيقة أذكر منهم خليل حلمي، فرغم انفتاحه على اللسانيات، إلا أنه بقي في مفهوم الصيغة متشبعا بالتصور التقليدي، فهو يرى (1985: 84) أن الصيغة *«هي القالب الذي تصب فيه الكلمة والذي يعطيها في النهاية الشكل والوزن أو الدلالة الوظيفية للكلمة».*

ويضيف (م. ن: 84): *«وهذه الصيغ والأوزان منها ما هو معروف مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة وأوزان الأفعال وتصاريفها المختلفة وأنواع الجموع القياسية السالم منها وغير السالم [...]، ومنها ما هو نادر الاستعمال كالصيغ التي جاء على وزنها كلمة واحدة أو بضع كلمات وهو ما أسماه اللغويون القدماء نوادر الأبنية».*

ويبدو أن هذا الباحث لم يتمكن من بلورة تصور لساني حديث عن مفهوم الصيغة، وظل يتبنى التصور القائل بأن الصيغة هي القالب الذي يحتوي الكلمة المشكلة من الحروف الأصول، بل إن الصيغة عنده هي الوزن الذي يكون عنصرا مميزا بين البنيات الصرفية، وحاسما في تصنيف الظاهرة الصرفية في مجالها كالاسم، والفعل، والمصدر، والوصف، والجمع.

- الصنف المخلص للصرف العربي من التصور القديم

يعد تمام حسان من اللسانيين الذين تمثلوا الطروحات النحوية تمثلا جيدا، وانفتحوا على اللسانيات الغربية، واستلهموا تصوراتها. لقد كان حاملا لمشروع لغوي حاول أن ينطلق فيه من المنظومة النحوية العربية، ويحافظ على بعض خصائصها المفهومية والمصطلحية.

وعلى الرغم من كونه لم يقطع الصلة بالتراث العربي وظلت لغته رصينة، إلا أن أبحاثه ودراساته تطفح بمسحة من التميز قل نظيره في مقاربات منتصف القرن العشرين. ولذلك يمكن اعتباره أحد أوائل اللسانيين العرب الذين نظروا للنحو العربي بمنظور لساني حديث.

وفي تعريف تمام حسان (1994: 136) للصيغة يقول: *«الصيغ الصرفية مبان فرعية، وإن أصولها هي المباني التقسيمية الثلاثة: الاسم والصفة والفعل دون غيرها من أقسام الكلام، فلا صيغة للضمير ولا للخوالف في عمومها ولا للظروف ولا للأدوات الأصلية».*

ويضيف هذا الباحث (1979: 207) قائلا: *«والصيغة بالنسبة إلى المورفيم علامة، وبالنسبة إلى أمثلتها المختلفة ميزان صرفي؛ فلها هذان النوعان من التسمية. وهي بالاعتبار الثاني ملخص شكلي لطائفة من الكلمات، تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته. ثم إنها باعتبارها علامة لا بد لها أن تدل على معنى خاص هو معنى المورفيم، غير أن هناك فرقا بين العلامة الصرفية التي هي الصيغة وبين معنى الكلمة التي هي المثال، فالمعنى الأول وظيفي، والثاني معجمي».*

يستفاد من تعريف تمام حسان للصيغة الصرفية أنه يخص بها الاسم والفعل والصفة وما سوى هذه العناصر من أقسام الكلمة لا حظ له فيها. ويفرق بينها وبين الميزان الصرفي للتداخل الذي يطبعهما؛ لأنه قد تتوافق الصيغة والميزان في الوحدة المعجمية على وزن فَعَل (بَحَث) باعتبارها وزنا لها وصيغة، وقد يختلفان في مثل وزن أمر وعى "عِ" الذي يختلف عن صيغته "افْعَلْ". وما يلاحظ في التعريف الثاني أنه اعتبر الصيغة علامة صرفية لها معنى وظيفي، وهي مخالفة للكلمة التي لها معنى معجمي.

إن الصيغة الصرفية هي القالب المشكل من الحروف الأصول (ف ع ل) وحروف الزيادة، دون إلحاق أي تغيير عليها كالحذف الذي تفرضه أحيانا القواعد الصرفية على الوحدة المعجمية، كما هو الحال في الإعلال. وعلى سبيل التمثيل: (الاستقامة مثال للاستفعال، ولكنها على وزن استفالة).

أما الميزان فهو ما يقابل حروف الكلمة سواء لحقها الحذف أم لا. ويبدو من هذا التعريف أن هناك تمثلا لمفهومي الصيغة والميزان عند تمام حسان، وتنبها إلى الفارق الحاصل بينهما، وحرصا على تقريبهما من الدارسين والباحثين على الرغم من التداخل والاضطراب الذي يطولانهما عند اعتبار الباحث الصيغة علامة، ومحاولته التمييز بين مفهومها وبين مفهوم الميزان الصرفي، واستعمال مفاهيم حديثة من قبيل المورفيم، والعلامة، والمعنى الوظيفي.

يبدو من تعريفات الباحثين الذين تبنوا طرح النحاة القدامى القديم لمفهوم الصيغة الصرفية أن التداخل المصطلحي عندهم حاضر بجلاء، كما هو الشأن عند اللبدي في مصطلحات: صيغة/ شكل/ بناء. وعند حلمي خليل في مصطلحات: الصيغة/ الشكل/ والوزن/ القالب.

وعلى العموم ينحصر مفهوم الصيغة الصرفية عند هذا الصنف من الباحثين ومن نهج نهجهم في كونه قالبا شكليا يُعتمد فيه في توليد المادة المعجمية واشتقاقها على وزن مخصوص، ولا يخص وحدة معجمية بذاتها أخرى، بل تشترك فيه كل الوحدات المعجمية التي تنتسب إلى اللسان العربي والقابلة للاشتقاق. وهذا القالب الشكلي تتباين فيه الأوزان وتتعدد، ومن خلالها تتحدد مدلولاتها وإحالتها على المشتقات.

أما الصنف المخلص للصرف العربي من التصور القديم "تمام حسان"، فرغم خلفيته الثقافية التي تنفتح على اللسانيات الغربية، إلا أنه لم يتخلص هو الآخر من التداخل المصطلحي، كما هو الحال في مصطلحات: الصيغة، المباني،العلامة الصرفية.

2.2.1.2.3. التصور المتبني الطرح اللساني الحديث

يخلص المتتبع لدراسات وأبحاث اللسانيين العرب المحدثين[1] إلى أنهم في تصورهم لمفهوم الصيغة تأثروا بطروحات المدارس اللسانية الغربية، وعلى الخصوص المدرسة التوليدية التي عرفت تطورا في التحليل اللساني، والإقرار بأهمية المكون الصرفي واستقلاليته عن التركيب في مقاربتها للظواهر الصرفية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصور اللساني الحديث للصيغة الصرفية، لا يقتصر على اللسانيين العرب، وإنما هو مقاربة يساهم فيها الغربيون بدرجة أولى، وفي مقدمتهم مكارثي، وبرينس، وروزنطال، وعرب المهجر: كرسل، ومشيرة عبده، وغيرهم، بالإضافة إلى عرب الداخل؛ ومنهم: الفاسي الفهري، وإدريس السغروشني، وداود عبده، وحمزة بن قبلان المزيني، ومبارك حنون، وغيرهم.

إن هؤلا اللسانيين يمتلكون آليات لسانية واضحة المعالم، ويتبنون منهجا محددا في تحليلاتهم اللسانية يختلف عن اللغويين القدامى واللسانيين الرواد في العالم العربي.

وتتحدد عندهم الصيغة الصرفية في كونها مجموعة من الحركات تأخذ شكل قالب مصوتي. وأذكر في هذا السياق إدريس السغروشي (1988: 57) الذي حصر الصيغة الصرفية في المصوتات، واعتبر وظيفة الفتحة والكسرة والضمة تتحدد في تجلية الصامت نطقيا، والربط بين الحروف[2]، ومهمة المتكلم محصورة في إقحام حركة[3].

ويقول في موضع آخر (م. ن: 52): *«والصيغة هي القالب الصائتي الذي تتحرك به صوامت الجذر فتصبح اسما أو فعلا أوصفة أو تصير مفردا أو جمعا أو مصغرا أو مكبرا إلخ»*.

---

[1]. المراد بالمحدثين أولئك الذين ينتمون إلى حقبة أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

[2]. يتبنى الباحث (1987: 57) طرح الخليل المتمثل في: "إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به".

[3]. يقول في سياق حديثه عن أنواع الصيغ الصرفية التي حددها النحاة واختلافهم فيها: "وتصبح العملية التي يقوم بها المتكلم ويسحبها على الجذور لا علاقة لها بالصيغ. وتقتصر على إقحام حركة".

ويرى أيضا (م. ن: 52) أنه *«إذا كان الجذر يمثل المفهوم المعجمي فالصيغة تمثل الفصيلة التي تنتسب إليها الكلمة، وللصيغة كما للجذر وجهان دال ومدلول»*.

وقد حاول هذا الباحث حصر إمكانات النسق الصيغي الصرفي[1] للثلاثي والرباعي من خلال اقتراح تصور أطلق عليها "انشطار الفتحة". وتسمح بمعرفة النموذج الذي تتولد عنه الصيغ المجردة والمزيدة المستعملة في الأصيل والدخيل. وتمكن من ضبط بناء الكلمة العربية، سواء تعلق الأمر بتوليد وحدات معجمية سليمة التكوين أو إدخال تعديلات عليها، كما هو الحال عند احتضان الدخيل.

ويركز مصطفى غولة (1997: 84) في تعريفه للصيغة على المقطع، حيث يرى أن: *«الصيغة وحدة مؤلفة من متوالية من المواضع الموزعة داخل بنية مقطعية مرتبة بحسب انفتاح المقاطع وانغلاقها، وهي لا تتضمن أي إخبار نطقي أكوستي عن أي عنصر من العناصر المؤلفة لها»*.

ويتبنى معتصم الكرطوطي (2001: 81) التصور الذي قدمته اللسانيات الحديثة للصيغة والمتمثل *«في كون الصيغة مجموعة من الحركات، تأخذ شكل قالب صائتي»*. ويؤكد هذا الطرح في موضع آخر (م. ن: 85 . 86) بقوله: *«نخلص إلى أن الصيغ ما هي إلا نماذج للكلمات، تحدد موقع الحركات وعددها وجرسها»*.

ونجد التصور نفسه عند رفيق البوحسيني (2001: 17)؛ فهو يذهب إلى أن الصيغة هي الصوائت أو الحركات. ويتجلى في قوله: *«من ثمة يمكن الخلوص إلى أن الكلمة في اللغة العربية هي*

---

[1]. اشترط هذا الباحث لقيد سلامة المقطع عدم تعاقب سببين ثقيلين: س ح س ح س ح. وهو ما يعرف عند النحاة القدامى بتوالي الأمثال. وأيضا عدم تعاقب سبب ثقيل ووتد مجموع: س ح س ح س ح ح. وهذا الشرط لا يختلف عن سابقه. ويضاف إلى الشرطين السابقين كل قيود الكلمة الصواتية التي تمت الإشارة إليها في مبحث مقاطع الكلمة العربية.

مجموع مادة وصيغة، هذه المادة أو الصوامت هي المسؤولة عن المعنى العام، في حين تتولى الحركات تدقيق هذا المعنى إلى فكرة محددة».

ويبدو أنه يتبنى تصور المستشرقين لمفهوم الجذر؛ إذ يعتبرون الصوامت تعبر عن جوهر الفكرة، والمصوتات تعبر عن التغييرات الفرعية للفكرة. وقد استلهموه من رينان، كما يشير إلى ذلك تروبو (Troupeau (239 :1984).

ويؤكد عبد المنعم حرفان (2004: 202) تصور الطرح اللساني الحديث للصيغة الصرفية المخالف لطرح القدامى؛ إذ يعتبرها مكونا للبنية الصرفية إلى جانب الجذر والزوائد. ويتضح ذلك من خلال قوله: «*وتجد الصيغة (أو البناء) مكانا لها في التناول الصرافي الحديث أيضا، لكن بمدلول مختلف نسبيا (عن نظرة الصرف التقليدي، الذي يعتبر الصيغة عنصرا يجمع عناصر مختلفة هي الأصول ـ الجذور ـ والزوائد والمصوتات). فهي لا تجمع أشياء بل هي مكون من مكونات البنية الصرفية، وليست نتيجة لاجتماع عناصر معينة، فهي متوالية من وحدات الزمن النغمية*».

إن الباحث في تعريفه لمفهوم الصيغة الصرفية يحددها في كونها عنصرا قائما بذاته، وليس شكلا لسانيا جامعا لمكونات الأصول والزوائد والحركات، ومشكلا لها؛ إنها متوالية من وحدات الزمن النغمية.

يبدو من خلال عرض تصور الصيغة الصرفية المتبني للطرح اللساني الحديث أن مفهومها مخالف تماما للتصور التقليدي، وأنه يعتبرها عنصرا يتمتع بنوع من الاستقلالية[1] كبقية العناصر التي تشكلها، وأنه ينحصر في كونها مصوتات.

---

[1]. تبدو المصوتات عناصر مستقلة بصورة أوضح عند كتابة الوحدات المعجمية في اللغات الأعجمية، أو كتابة وحدات معجمية عربية بتلك اللغات. وعلى سبيل التمثيل كتب/ درس: kataba / Darassa.

وقد أشار ابن جني إلى رتبة الحركات في (الخصائص: 2/ 321) "موقع الحركات من الحروف" معتبرا إياها تحتل حيزا مستقلا عن الحرف؛ حيث يقول: "إذا كان حدوث الحركة قبل الحرف المتحرك أمرا غير وارد، فإن ما ذهب إليه "سيبويه" هو الصواب، غير أنه يرى أنه لا يصح وقوعها مع الحرف البتة، مستدلا بذلك على أمر المذكر من الطي ثم إتباعه بأمر آخر من الوجل، دون استعمال العطف فيقول: اطو ايجل والأصل فيه: اطو اوجل، فقلبت

إن اعتماد التصور اللساني الحديث مفاهيم اللسانيات الحديثة الغربية، وتبيئتها في الحقل اللساني العربي بمصطلحات تراثية، تظل شحنتها الدلالية والمفهومية القديمة متمثلة وراسخة في الذهن يستعصي تجاوزها إلى غيرها، يتولد عنه التباس المفهوم الصيغي، والتداخل بين ما هو مثبت في المتن اللغوي القديم وبين المتوصل إليه من المنظور اللساني الحديث (بمسميات مستمدة من القديم). وهذا يعطي انطباعا بأن اللغويين القدامى وبعض المحدثين الذين تبنوا تصورهم جانبوا الصواب في تعريفهم للصيغة، رغم استعمالهم الجذر، والأصل، والحرف، والحركات. ويصبح المعيار في الحكم عليهم مستمدا من مرجعيات اللسانيات الغربية، لكن إلى أي حد يمكن اعتبار هذا المعيار أو هذا التصور صحيحا[1]؟

إن الدرس اللساني الحديث عمل على تطوير مفهوم الصيغة، الأمر الذي جعلها تحظى . في إطار النظرية العامة لبناء الكلمة . بتحديد إجرائي في الصرافة العربية.

3.1.2.3. التصور اللساني للصيغة الصرفية بين الجذر والجذع

ترتب عن التصور اللساني الحديث للصيغة الصرفية جدل حول دلالة المصوتات باعتبارها تشكل أحد مكونات بنية الكلمة إلى جانب الجذر والزوائد، وأيضا جدل حول مصدر اشتقاقها . بالنظر إلى تصنيف اللغات الطبيعية ضمن الصنف ذي الصرف غير السلسلي أو الصنف ذي الصرف السلسلي . أهو الجذر أم الجذع؟

فكيف نظر اللسانيون المحدثون إلى الجذر والجذع، وإلى حدودهما في الاشتقاق؟

"الواو" التي هي "فاء الفعل" من الوجل "ياء" لسكونها، وانكسار ما قبلها. فلو كانت كسرة واو "اطو" بعدها في الرتبة لما قلبت "ياء" واو "اوجل"، لكون الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس الصوت، فتجذبها إلى ما هي بعضه، ومن جنسه، وهي "الياء".

[1]. في تصوري أؤكد ضرورة الفصل بين الطرح التقليدي للصيغة الصرفية وطرح بعض المحدثين تفاديا للتداخل المصطلحي، والاضطراب الذي يترتب عنه، ويطول مفهوم الصيغة الصرفية.

1.3.1.2.3. مفهوم الجذر[1]: Racine

إذا كان مفهوم الجذر في اللغات السامية يتم تحديده انطلافا من الصامت، فإنه في اللغات الهندأوربية يتم تحديده انطلاقا من المقطع. ويؤكد هذا التصور قول محمد الوادي (1992: 58): *«ينبني مفهوم الجذر في اللغات السامية على أساس صامتي أما الحركات فلا تكون جزءا من الجذر بل يلجأ إليها في حالات الإعراب أوالاشتقاق، أما مفهوم الجذر في اللغات الهند .أوروبية فينبني على أساس مقطعي بحيث يكون الجذر أحادي المقطع في هذه اللغات ويتكون من صامتين تتوسطهما حركة».*

2.3.1.2.3. الجذر في تصور اللسانيين الغربيين

الجذر في تصور دوسوسير (1916: 256) De Saussure، هو أصل المشتقات في اللغات السامية.

ويذهب كانتينو إلى أن الجذر في اللغات السامية هو العنصر الصامتي الذي يتكرر في الوحدات المعجمية التي تتقاطع في المستوى الدلالي، وأن تجريده لا يختلف عن تجريد اللواصق

[1]. الجذر في اللغة هو الأصل. وقد ورد في الصرف التقليدي عند القدامى بهذا المفهوم. قال الخليل (ت: 175ه)، (كتاب العين: 1/ 226): "الجَذر أصل اللسان وأصل الذَّكَر، وأصل كل شيء". وبنفس المعنى يرد عند ابن فارس (ت: 321ه)، (مقاييس اللغة، ماة جذر): "الجيم والذال والراء أصل واحد، وهو الأصل من كل شيء". ولا يختلف تعريف ابن منظور للجذر عن التعريفين السابقين، إلا أنه يورده مفتوح الفاء ومكسورها. يقول (لسان العرب، مادة جذر): "أصل كل شيء: جَذره، بالفتح؛ عن الأصمعي، وجِذره، بالكسر؛ عن أبي عمرو)". وقد سعى القدامى في مصنفاتهم إلى إبراز خصائص الحروف الأصول (الجذور باصطلاح المحدثين) التي تتشكل منها الكلمة. ويظهر ذلك بشكل جلي في مقارباتهم لقيود تأليفها؛ إذ يكادون يجمعون على رفض متقاربة الحروف، ومتماثلتها، وأيضا متجاورة الحروف الحلقية إلا بفاصل بينها، باعتبارها تشكل ثقلا في النطق ووقعا مستكرها على السمع.

والصيغ، حسب ما أورده السغروشني (1988: 51).

ولا يختلف عنه كثيرا تعريف هنري فليش (1961: 248) H . Flech؛ فهو يرى أن الجذر يتشكل من صوامت ترتبط في مجموعها بفكرة عامة محددة نسبيا، وتحقيق هذه الفكرة في كلمات مستقلة يتم بواسطة المصوتات داخل هذا الجذر.

ويذهب جيرار تروبو (1984: 239) G. Troupeau إلى أن فهم المستشرقين للجذر مستلهم من نظريات رينان (1855) الذي يعتبر أن من مميزات اللغات السامية خاصية التعبير عن جوهر المعنى بالصوامت وعن التغييرات الفرعية بالمصوتات.

يتضح من تصورات هؤلاء اللسانيين الغربيين لمفهوم الجذر أنها تشكل مجتمعة تعريفا يمكن حصره في كونه مجموع الصوامت التي تتحدد بمقتضاها الدلالة العامة للجذر، وأن المصوتات تضيف إليها دلالات فرعية، وأن الجذر هو أصل المشتقات.

إن اعتبار الصوامت هي المحددة للدلالة الأصل تصور سليم، لكن اعتبارها في تصور هنري فليش تحيل مجتمعة إلى فكرة يدفعني إلى التأكيد أن مفهوم الفكرة يرتبط بسلسلة من الملفوظات تتحقق في بنية تركيبية (الجملة أو الخطاب)، ولا يرتبط بالجذر الذي رغم دلالته العامة، فإنه يظل في حاجة إلى المصوتات التي تعمل على تخصيص طبيعة المدلول لتمييزه عن بقية المدلولات والبنيات الصرفية.

وتتبع محمد الوادي (2004: 2) تعريفات الجذر في النماذج الصواتية الكلاسيكية ولاحظ: *«أن هذه التعريفات تعتبر الجذر في اللغات السامية عموما واللغة العربية على وجه الخصوص صرفية تتكون من عدد محدد من الصوامت التي تشترك في معنى معجمي عام يتم تخصيصه بواسطة القوالب الحركية أو الصيغ التي يفرغ فيها هذا الجذر، هذا التصور للجذر في اللغة العربية وارد عن جل اللسانيين أمثال دوسوسير De Saussure (1916)، وموسكاتي Moscati*

(1969)، وداود كوهن (1970) Cohen، وجيرار لوكنت (1976) Lecomte، وأندري رومان (1983) Roman وغيرهم».

3.3.1.2.3. الجذر في تصور اللسانيين العرب

في سياق تحديد مفهوم الجذر، يرى محمد الوادي (1992: 158) أن *«الجذر في اللغة العربية صرفية نواة تحمل معنى معجميا عاما يتم تخصيصه داخل المعجم بواسطة صرفيات أخرى مثل صرفية الحركة وصرفية التضعيف وصرفية اللاصقة ... إلخ».*

وفي حديثه عن الجذر في إطار الصواتية التقليدية والكلاسيكية يستحضر تصور اللغويين القدامى الذين يعتبرون صوامت الجذر أصل المشتقات. يقول هذا الباحث (2004: 2): *«ويبدو أن ظهور صوامت الجذر في كل ما يشتق من مقولات هو الذي دفع أصحاب النماذج الصواتية التقليدية والكلاسيكية إلى اعتبار الجذر أصلا لكل ما يشتق منه من مقولات معجمية. فاللغويون العرب القدماء اعتبروا الجذر بمثابة الجوهر أو المادة الخام التي يمكن أن نفرغها في مختلف القوالب والصور. وقالوا إن المشتقات قد تختلف صورها أو صيغها أو أوزانها ولكن صوامتها الأصول تظهر فيها كلها».*

إن طرح الباحث . المتمثل في أن التصور اللساني الحديث لم يقدم إضافات نوعية في مفهوم الجذر لما قدمه اللغويون العرب . يتعزز بما ذكره باحثون عرب مثل: إبراهيم بن مراد في دراسة ماهية الكلمة عند الخليل (1996: 16)؛ فقد أشار إلى أن *«الجذر في كتاب العين "دليل رئيسي" متكون من "وحدة شكلية دنيا" هي الصوامت التي يتكون منها بعددها وسماتها التي تختص بها، و"وحدة دلالية عليا" أو "رئيسية" هي الدلالة العامة التي تقترن به، وقد اتخذت هذه الجذور أصلا في تبويب كتاب العين».*

ويتعزز أيضا بما ورد عند مصطفى غولة (1997: 77): *«الجذر هو كل أساس غير مشتق قد تعتريه تغيرات بالزيادة الإعرابية أو الاشتقاقية».*

والجذر في تصور الفاسي الفهري يمكّن من توقع النظام الداخلي للوحدات المعجمية، وما يمكن أن يترتب عنه من توليد. يقول (1990: 50 . 51): *«فإذا كانت بنية الكلمة تعكس بنية المركب وبنية الجملة، فإن افتراض الجذر يمكن من التنبؤ بالنظام الداخلي للكلمة، بخلاف افتراض الجذع»*. ويبدو من خلال هذا التعريف أنه يحيل إلى التصور القائل بكون الجذر أساس التقاطعات الدلالية التي تشترك فيها الوحدات المعجمية المشتقة. وقد دأب النحاة القدامى على تأكيد[1] هذه العلاقة الدلالية الرابطة بين المشتقات أو بين الأصل والفرع، وتأكيد أهمية الجذر في التوليد المعجمي وإغناء المعجم العربي، واعتبار الجذر نواة الاشتقاق.

وتطرد تلك المشتقات أو المولَّدات العربية من الجذر (أسماء، وأفعال، وصفات) في المتن اللغوي إذا كانت إنتاجية الجذر عالية، وقد تقل إذا كانت إنتاجيته ضعيفة، بسبب طبيعة تآلف صوامته، أو وقعه المستكره، أو إهماله وقلة تداوله. وتظل محيلة على صوامت أصوله وعلى الدلالة الأصل المتجلية في تلك المشتقات. وقد أفضى هذا الأمر باللغويين القدامى إلى اعتبار الجذر نواة الاشتقاق وأساسه.

---

[1]. وقد تحدث عنها ابن جني في الاشتقاق الأصغر (الخصائص: 2/ 134) حيث يقول: "فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم؛ كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقَّراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو سلم يسلم، وسالم وسلمان، وسلمى والسلامة". ويظهر من هذه المشتقات أنها تظل محيلة على الدلالة الأصلية للجذر (س ل م) الذي اشتقت منه.

ويكشف ابن جني (الخصائص: 2/ 134) عن علاقة المعنى بالجذر حتى في حالة الاشتقاق الأكبر الذي يخضع فيها الجذر إلى تقليب صوامته؛ إذ يقول: "وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك [عنه] رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد [...]، نحو (ك ل م)، (ك م ل)، (م ك ل)، (م ل ك)، (ل ك م)، (ل م ك)، وهذا أعوص مذهبا، وأحزن مُضطربا". ويعمد إلى البرهنة على أن كل هذه الجذور، بالرغم من تقليباتها، وتباين رتب صوامتها تملك معنى عاما تتقاطع كلها فيه هو القوة والشدة. ومن هذا المعنى العام المشترك تتفرع المشتقات حاملة دلالات مضافة تضفيها عليها الأبنية، غير أن مصدر هذه الدلالات الإضافية تأتي في الصيغ التي تدخل في التصريف لا في الجذر؛ لأن "التصريف تغيير الحروف الأصول، ودورها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها"، حسب تصور ابن يعيش (شرح الملوكي: 19).

إن الجذر عنصر أساس في عملية الاشتقاق، وتوليد الوحدات المعجمية والمصطلحية. ومن خلاله يمكن افتراضها أو التنبؤ بتوليدها في إطار القرابة الدلالية أو الاصطلاحية التي يعمل الاشتقاق على توسيعها.

4.3.1.2.3. مفهوم الجذع: Radical

الجذع[1] في حقل اللسانيات الحديثة بنية صرفية مكونة من الجذر والصيغة، تتشكل بنيته في قالب صرفي، وتتجلى في صورة محددة؛ هي إحدى تحققات الجذر.

5.3.1.2.3. الجذع في تصور اللسانيين العرب

إذا كانت اللغة العربية ذات الصرف غير السلسلي تعتمد في تحليلها على الجذر، باعتباره يشكل المدخل الرئيس للعمليات الاشتقاقية. وفيه تتم مجموعة من التغيرات الصواتية والصرافية التي يتحقق معها توليد المشتقات، فإن اللغات ذات الصرف السلسلي ترتكز في تحليلها على الجذع، ويحتل فيها موقعا محوريا في توليد الوحدات المعجمية.

يتحدد مفهوم الجذع عند مصطفى غولة (1997: 78) بقوله: *«الجذع كل وحدة صرفية توجد في المعجم قبل إجراء أية عملية زيادة إعرابية»*[2].

والجذع عند عبد الرزاق تورابي (2002: 75) هو ضم الجذر والصيغة معا إلى بعضهما. يقول: *«الجذوع هي حاصل تأليف الجذور والصيغ. وهذا التأليف قد يستدعي بعض القواعد، كتحويل قوَل إلى قال، أو مدد إلى مدَّ، أو معيوش إلى معيش».*

---

[1]. الجذع عند ابن منظور (لسان العرب، مادة جذع): "واحد جذوع النخلة، وقيل: هو ساق النخلة، والجمع أجذاع وجذوع، وقيل: لا يبين لها جذع حتى يبين ساقها". ومن خلال الدلالة اللغوية المتمثلة في الصورة المولدة عن الجذر أو الأصل يبدو التقاطع مع الدلالة الاصطلاحية للجذع.

[2]. يقصد بالزيادة الإعرابية Inflectionnel كل زوائد العدد والجنس والإعراب أيضا.

ويذهب عبد المنعم حرفان (2004: 203) إلى أن الجذع في الصرافة التحقيقية، وعلى الخصوص في استعمال أرونوف، هو شكل يشكل مجالا لقاعدة تحقيق؛ أي ذلك الشكل من اللكسيم الذي قد يلتصق به زائد ما.

وهذا الجذع نفسه قد يتجاوز هذين المكونين بإضافته لواصق، وقد يكتفي بمكوني الجذر والصيغة دونما حاجة إلى لواصق.

ويميز إبراهيم بن مراد[1] (1996: 17) بين نوعين من الجذوع: *«الأول تمثله الجذوع الرئيسية"، وهي المفردات المولدة من "الجذور" بإضافة الحركات إليها، والثاني تمثله "الجذوع الفرعية"، وهي المفردات المولدة بالاشتقاق من الجذوع الرئيسية».*

يتبين من تعريفات هؤلاء الباحثن للجذع أنها تتفق في كون الجذع وحدة صرفية قائمة بذاتها مشكلة من الجذر والصيغة، وأنها قابلة لإضافة زوائد إليها حسب طبيعة الوحدة المعجمية المراد تكوينها. وعموما يمكن اعتبار

الجذع في التصور اللساني الحديث حصيلة صوامت الجذر مع المصوتات تفضي إلى توليد وحدات معجمية. وقد يستلزم تحققها أحيانا إخضاعها لبعض التغييرات بموجب قواعد صواتية وصرفية.

إن الطرح اللساني الحديث ـ فيما يخص بنية الكلمة ـ يميز بين الصوامت والمصوتات التي تنتج مجتمعة الجذوع (كَتَبَ، كُتِبَ، كُتُبٌ) مضافا إليها سوابق أو أواسط أو لواحق، أو هي مجتمعة مثل:

. (مَ) كْ تَ بٌ / كَ تّ (ت المضاعفة) بَ / كَ تَ بَ (ةٌ)

[1]. يرى هذا الباحث (م.ن: 16) أن الوحدات المعجمية في كتاب العين، وفي المعجم العربي عامة صنفان: صنف تمثله الجذور، وصنف تمثله الجذوع.

وهكذا فالتحقيق الفعلي للجذع يتأسس على الجذر والصيغة، وعند إضافة الزوائد إليهما تتحقق الكلمة.

ويمكن صياغة ذلك على هذا الشكل:

الجذع= الجذر+ المصوتات (الصيغة)

الجذع= الكلمة - الزوائد

الكلمة= الجذع + السوابق

أو الجذع + الأواسط

أو الجذع + اللواحق

أو الجذع + السوابق + الأواسط + اللواحق

⇩

الكلمة= (الجذر+ الصيغة) + الزوائد

⇩

الكلمة= الجذع + زوائد

وقد كان من نتائج الطرح اللساني الحديث لمفهوم الكلمة وبنيتها أن خلصت الدراسات اللسانية إلى نتائج مخالفة للتصور التقليدي. ويأتي في مقدمة ما تختلف فيه أصل الاشتقاق الذي تأرجح عند النحاة العرب بين المصدر عند البصريين والفعل عند الكوفيين، والإقرار أن التقاطع

الحاصل بين الكلمات المترابطة على المستوى اللفظي يتمثل في الصوامت دون الصوائت التي تعد نواة البنيات الصرفية المشتقة[1].

4.1.2.3. الصيغة الصرفية ودلالة الأصوات

تتشكل الصيغة الصرفية من أصوات، وهذه الأصوات تثير سؤالا منطقيا وطبيعيا حول نوعية علاقتها بالدلالة التي تحيل إليها[2].

وقد أثار هذا الموضوع في العصر الحديث بعض الباحثين؛ فقد اعتبر هامبولت حسب تربان JurgenTrabant (1992: 79)، المادة الصوتية للغة ليست اعتباطية، وإنما في علاقة مع الفكر.

وأشار أيضا ياكبسون Jakobson (1980: 218) إلى العلاقة بين الصوت والمعنى بقوله: *«العلامات المكونة عبارة عن أيقونات تقابل الرموز، ولكن الرموز الصوتية ملتصقة بعلاقة تشابه طبيعي وعميق بين الصوت والمعنى»*. واعتبر (م. ن: 220) الرمزية الصوتية تلعب دورا كبيرا في تطوير اللغات.

وعلى الرغم من إقرار الباحثين اللسانيين هذه العلاقة المتينة بين الصوت والمعنى، إلا أنه من العسير تحديد نوعيتها. وفي هذا السياق يقول تربان (1992: 82): *«ولكن نادرا ما نستطيع تعيين طبيعة هذه العلاقة»*.

يتبين من التعريفات السابقة للصوت ودلالته أن تحقق المعاني يتأسس على الأصوات، وأن قيمة الصوت تتحدد بمعناه، وليس من اليسير تحديده، وأنه في غياب المعنى يفقد الصوت قيمته.

---

[1]. أشار ابن جني إلى مفهوم الهدم، والمراد به حفاظ الصيغة الأصل على طبيعتها رغم الزيادة التي تلحقها، في مثل الحالات التصريفية (التأنيث والتثنية واالجمع الصحيح)، في مقابل تغيير بنيتها، كما هو الحال في الجمع المكسر والتصغير.

[2]. في سياق العلاقة بين الصوت ودلالته يقول ابن جني (الخصائص: 2/ 145): "فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم".

يذهب تصور اللسانيات الحديثة إلى اعتبار الجذر والصيغة معا عنصرين متلازمين يتولد عنهما معا الجذع، ويشكلان ركنين رئيسين من مكونات الكلمة؛ فالجذر هو الذي يحدد الدلالة العامة للكلمة، بينما تتحدد وظيفتها ومقولتها الصرفية من خلال الصيغة.

إن ما يلاحظ في تحديد مفهوم الصيغة عند الباحثين المحدثين الذين استفادوا من طروحات اللسانيات التوليدية أو الوظيفية هو تصورهم الجديد لها؛ فقد قابلوا الصيغة بالمصوتات أو الحركات. وتبنوا مصطلحات لسانية أعجمية وافدة من لغة إلصاقية ذات صرف سلسلي في لغة عربية اشتقاقية ذات صرف غير سلسلي. وبينوا أهمية الجذر في تحليل اللغة العربية المتمثلة في كونه أصل الاشتقاق فيها، ويحيل إلى الدلالة العامة، ويشكل وحدات معجمية تنتسب إليها.

5.1.2.3. التداخل المصطلحي في مفهوم الصيغة بين القدامى والمحدثين

يلاحظ من تعريفات الصيغة الصرفية عند القدامى والمحدثين حضور مصطلحات: (البناء، الوزن، الميزان الصرفي) بشكل يكاد يكون ملازما لها ترتب عنه نوع من التداخل بين الصيغة الصرفية وبين هذه المصطلحات، وصعوبة استيعاب مفاهيمها عند الدارسين والباحثين المهتمين بالصرف العربي على حد سواء، سأعمد إلى استجلائه.

1.5.1.2.3. مصطلح البناء

لقد عرف ابن فارس (مقاييس اللغة، مادة بني) البناء بقوله: *«الباء والنون والياء أصل واحد، وهو بناء الشيء بضم بعضه إلى بعض»*.

ويشير أبو البقاء الكفوي (الكليات: 560) في سياق تعريفه للصيغة إلى مفهوم البناء الذي ورد جمع تكسير دالا على القلة، حيث يقول: *«والأبنية: هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة»*.

والملاحظ أن هذا التعريف يحيل إلى مفهوم الجذع في التصور اللساني الحديث، ويجعله متداخلا معه.

وعلى الرغم من تذييل تعريف الصيغة بتحديد مفهوم الأبنية التي حصرها في الحروف مع الحركات والسكنات حتى يتم إدراك الفارق بينهما، إلا أن حد البناء (الأبنية) ـ من خلال مكوناته اللفظية ـ لا يقدم تفسيرا واضحا بإمكانه حمل المتلقي على تمثل مفهوم البناء حتى في حالات انصراف الذهن إلى الوحدات المعجمية التي يلازمها البناء[1].

أما عند اللسانيين المحدثين؛ فالملاحظ من استقراء بعض الأبحاث أن تعريف البناء ورد متداخلا مع مصطلحات أخرى: البنية، والجذر، والجذع.

فالسغروشني (1987: 52) يرى أن *«البناء يمثل الفصيلة التي تنتسب إليها الكلمة»*.

ويعتبر مصطفى غولة (1997: 84) البناء أعم من الصيغة: *«والبناء هو وحدة متألفة من عناصر مخصصة تخصيصا نطقيا أكوستيا تاما. إن الفرق بين الصيغة والبناء هو أن البناء أعم من الصيغة، لسبب هو أن البناء لا يحتوي إلا على الإخبار الصوتي الخالي من أي تخصيص صرفي»*.

ويوازي عبد المنعم حرفان في تعريفه للصيغة بينها وبين البناء (2004: 202) من خلال حرف العطف "أو" ولكن مع نوع من التحفظ؛ إذ يرى أن مفهوم البناء يظل واضحا كلما ارتبطنا بالصرف التقليدي، لكن هذا الوضوح يختفي بمجرد الاقتراب من بعض المفاهيم في الصرافة الحديثة، مثل: الجذر والجذع، والهيكل التطريزي للجذر والجذع.

---

[1]. ورد مصطلح البناء عند ابن منظور (لسان العرب، مادة بني) دالا على حالة أواخر الكلمات كما هي في أصلها بحركتها الإعرابية أو سكونها وتظل محافظة عليها لا يظهر أثر للعامل فيها. يقول: "وبناء الكلمة لزوم آخرها ضربا واحدا من سكون أو حركة لا لعامل، وكأنهم سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير الإعراب سمي بناءا من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره".

ويشير (م. ن: 203) إلى أن بعض الأعمال في الصرافة الحديثة "أرونوف (1994)، وكافوس (2001)" تتبنى تصور التقليد العربي للبناء. ويرى أن هذا التبني *«دليل على السلامة النسبية لذلك التناول، فالبناء بالنسبة لهذه الأعمال يتجاوز حدود الجذر رغم أهميته، بل ويتجاوز حدود ما يراوح بين حروف الجذر من مصوتات؛ إن البناء يتضمن كذلك في معظم الأحيان، مختلف الزوائد التي تنضاف إلى بنية الجذر ومصوتاته، وهو ما يحلو للبعض تسميته بهيكل الجذر؛ ولكن يجدر أن نتحدث في هذه الحال عن هيكل جذع*[1]*؛ يتضمن عناصر ثلاثة: جذر ومصوتية وزوائد (أحيانا)، وأما هيكل الجذر فالمفروض أنه معبأ فقط بصوامت الجذر إلى جانب المصوتات المراوحة بينها».*

وإذا كان استقراء بعض أبحاث اللسانيين العرب المحدثين يكشف عن كونها تعتبر الجذر مادة صامتية والبناء[2] هو القالب الذي تفرغ فيه صوامت الجذر، والنتيجة المحصل عليها من الجذر والبناء هي الجذع، فإن بعض الأعمال الصرافية الأعجمية في اللغات السامية تخالف هذا الطرح. وفي هذا السياق يرى عبد المنعم حرفان (2004: 357) أن تصور أرونوف (1976) و(1994) *«يعتبر الكلمة الوحدة الأساس للمعجم، في مقابل التحاليل الصرافية ذات المنزع التركيبي أو الصواتي التي تميل إلى اعتماد الجذر وتبنيه سواء في اللغات السامية أو غيرها من اللغات».*

ويبدو أن مفهوم البناء يزداد تعقيدا عندما يتجاذبه التصور اللساني الحديث في الصرافة.

---

[1]. يؤكد عبد المنعم حرفان أنه يستعمل جذع كما هو مستعمل في الصرافة التحقيقية "أندرسون (1932)، وأرونوف (1994)، وبيرد (1995)". ويوضح أن الجذع في استعمال أرونوف شكل اللكسيم الذي قد يلتصق به زائد ما.

[2]. أخالف الطرح الذي يقرن الصيغة بالبناء . سواء عند القدامى أو عند المحدثين . وأرى أن البناء في إطار التصور التقليدي هو عملية تشكيل أولية سابقة عن الصيغة الصرفية، مرتبط بالشكل الخارجي يقتضي ضم الصوامت والمصوتات إلى بعضها على وزن مخصوص. ولا يستلزم ربط الصورة المشكلة من الصوامت والمصوتات بالدلالة التي تتولد عنها أو تحيل إليها.

2.5.1.2.3. مصطلح الوزن

دأب علماء الصرف العرب على قياس وزن الكلمة العربية باعتماد ميزان صرفي مشكل من الفاء والعين واللام ومقابلة الأصول الثلاثية بها "ف ع ل"، وفي حالة الرباعي تزاد لام "ف ع ل ل"، ويخضع هذا الميزان الصرفي لسيرورة الظواهر اللغوية ومواضع الصوامت.

يتداخل مصطلح الوزن في الصرف العربي القديم مع الوزن في العروض الذي يقصد به البنية الإيقاعية. ورغم التقاطع الحاصل بينهما إلا أنهما يختلفان من حيث التمثيل لكل منهما؛ إذ يتم التمثيل في العروض للصوامت مع المصوتات القصيرة التي تحملها (فتحة، ضمة، كسرة) بحركة: *(/)*، والصوامت الساكنة غير المتحركة بالساكن: *(0)*، والصوامت مع المصوتات الطويلة (ا، و، ي) بحركة وسكون: *(/ 0)* دون اعتبار الفارق بين الفتحة والضمة والكسرة، وبين الصامت الساكن والمد. في حين يراعي الصرفيون ذلك الفارق في تمثيلهم مصوتات الصوامت ويرمزون إليها سواء أكانت قصيرة أم طويلة.

وفي هذا السياق يذكر ابن عصفور (الممتع في التصريف: 205) أن وزن الكلمة من الفِعْل يتحقق بمقابلة الحروف الأصول بـ: "ف ع ل" مع مراعاة الترتيب، فإن كانت في أصلها زائدة على ثلاثة أحرف زيدت اللام في الوزن تبعا للأصول. يقول: *«اعلم أنك إذا أردت أن تبين وزن الكلمة من الفعل، عمدت إلى الكلمة فجعلت في مقابلة الأصول منها الفاء والعين واللام؛ فتجعل الفاء في مقابلة الأصل الأول، والعين في مقابلة الثاني، واللام في مقابلة الثالث. فإن فنيت الفاء والعين واللام. ولم تفن الأصول كررت اللام في الوزن، على حسب ما بقي لك من الأصول، حتى تفنى».*

ويبين في موضع آخر (م. ن: 206) أن المراد من وزن الكلمة بالفِعْل *«الإعلام بمعرفة الزائد من الأصلي، على طريق الاختصار؛ ألا ترى أنك إذا أردت وزن أحمد بـ "أفعل" أغنى ذلك عن قولك: الهمزة من "أحمد" زائدة، وسائر حروفه أصول. وكان أخصر منه».*

والوزن بالنسبة للمحدثين هو صورة اللفظ الموزونة انطلاقا من مكونات الميزان الصرفي التي وضعها اللغويون مع مراعاة ظواهر الحذف والزيادة والإدغام. وفي سياق تعريف الوزن الصرفي يقول عصام نور الدين (1982: 97 . 98): *«ووَزَن الكلمة: عَرَف حركاتها وسكناتها وما فيها من أصول وزوائد وتقديم وتأخير، وحذف أو عدمه [...]، وذلك بواسطة الميزان الصرفي»*.

ويعرف أبو أوس إبراهيم الشمسان الوزن (1996: 90) بقوله: *«هو الشكل التجريدي للفظ نفسه الذي يراعى فيه بيان ما فيه من حذف، أو زيادة»*. والملاحظ أن هذا التعريف لا يختلف كثيرا عن سابقه.

ويتداخل مفهوم الوزن الصرفي مع البنية رغم الفارق بينهما الذي قد يخفى على الكثيرين؛ لأنها تعكس مفهوم الثبات على الوضع الأصلي للوحدة المعجمية. وفي ذلك يقول هذا الباحث (م. ن: ص. ن): *«وتظهر فائدة التمييز بين البنية التي لها صفة الثبات، والوزن الذي له صفة التغير في بيان التصرفات التي تعرض لها الكلمات»*.

يتبين من خلال التعريفات السابقة أن مفهوم الوزن يتمثل في مقابلة حروف الوحدة المعجمية بالصورة التي هي عليها، سواء بقيت على صورتها الثابتة، كما هي في أصل وضعها أو خضعت لتغييرات اقتضتها الظواهر اللسانية: كالحذف، أو الإدغام، أو الإعلال، أو الزيادة بحروف الميزان الصرفي، مع مراعاة ترتيب مكوناتها.

إن الوزن قد يخضع للتغير تبعا لحال اللفظ وانسجاما مع تأثر حروفه ببعض الظواهر اللغوية بخلاف البنية التي تتسم بصفة الثبات[1]، كما هو الحال في الحذف في الفعل المثال "وعد" فعل ماض، ومضارعه هو (يعد) على بناء فعل يفعِل، أما وزنه الصرفي فهو (يعِل)، وفعل الأمر منه هو (عِد) ووزنه هو (عِلْ). وأيضا الحذف في الفعل الأجوف طاف: ففِعْل الأمر فيه هو (طُف)،

[1]. تتفق الصيغة الصرفية مع الميزان الصرفي إذا كان الفعل صحيحا سالما مثل ضرب ونحوه.

أما وزنه الصرفي فهو (فُل)، واسم المفعول منه: (مَطوف) فهو على بناء: مفعول، ولكن وزنه الصرفي: مَفعُل، أو مَفول.

ويعزز هذا الطرح ما ذهب إلي عبد الصبور شاهين (1980: 48) الذي يرى أن وزن الكلمة يجب أن يراعي الصورة النهائية التي عرفتها الوحدة المعجمية، لا ما كانت عليه في أصلها. ويشير (م. ن: ص. ن) إلى أن ما ذهب إليه ليس بدعة غير مسبوقة، فقد سبق إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني، «*حيث أجاز الوزن على البدل. فيقال في (قال): فال، وفي (رمى): فعا. ولكن ينبغي أن يلاحظ القارئ الفرق بين رأيه ورأينا: فهو يرى أن الألف في (قال) بدل من الواو في الأصل: (قول)، ولذلك رأى جواز الوزن على الأصل، وعلى البدل، مع أن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد، على ما رأى القدماء*».

3.5.1.2.3. الميزان الصرفي

ارتبط مصطلح الميزان الصرفي عند القدامى بوزن الوحدات المعجمية قصد معرفة خصائص بنيتها الصرفية وأصولها ومتغيراتها.

إن الميزان الصرفي في تصور ابن جني (المنصف: 1/ 43) هو الوسيلة التي تعرف بها أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، والمرتكز الذي لا يتحقق الاشتقاق إلا به.

وهو عند ابن يعيش (شرح الملوكي في التصريف: 116) ثلاثي؛ لأنه لو كان غير ذلك (رباعيا أو خماسيا) للزم الإسقاط من حروف الميزان الصرفي عند وزن الأبنية الثلاثية، في حين مع الثلاثي يتم اللجوء إلى حروف الزيادة ومقابلتها بتكرير اللام؛ لكونها أسهل من الإسقاط.

أما مفهوم الميزان الصرفي عند المحدثين فرغم أنهم يقرون بأن وظيفته تتمثل في كونه وسيلة تقييسية إلا أن تصوراتهم في شأنه متباينة، ولا تخلو من اضطراب.

يتحدد مفهومه عند تمام حسان في كونه مبنى صوتيا، له وظيفة صوتية يتم فيها مراعاة أصوات الوحدات المعجمية وما يطرأ عليها من تغيرات؛ حيث يقول (1994: 145): «*فالتفريق بين*

الصيغة وهي (مبنى صرفي) وبين الميزان وهو (مبنى صوتي) تفريق هام جدا له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات».

ويخالف صلاح راوي[1] تمام حسان الرأي في تعريفه الميزان الصرفي؛ حيث يعتبره، كما يذكر عبد الحميد هنداوي (2008: 22)، مبنى صرفيا توكل إليه مهمة بيان الصورة الصوتية النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية.

أما محمد بلبول (2008: 44) فيحصر مفهوم الميزان الصرفي في كونه وسيلة تمعير بها المادة التي تتشكل منها الوحدات المعجمية سواء كانت مجردة من الزوائد أو مضافة إليها، ويوضح الكيفية التي يتم بها تقييس الوحدات المعجمية بقوله: «*فالميزان يمثل للحروف الأصول وللزائد. إذا كانت الكلمة تحتوي زيادة. ويمثل الميزان الصرفي للأصول بحروف مجهولة القيمة، وهي (الفاء) التي تمثل للأصل الأول، و(العين) وتمثل للأصل الثاني، وتوافق (اللام) في الميزان الصرفي الأصل الثالث. وفي حال كون الكلمة رباعية الأصول، يمثل للأصل الرابع بتكرير اللام. ومن ذلك، مثلا، (جعفر) [...]، ويمثل الميزان الصرفي للزائد بلفظه كما في (كاتب) و(اقعنسس)، فالألف والنون زائدتان لأنهما من فئة الزوائد، ولأن دليل الاشتقاق يشهد بزيادتهما؛ وقد تتحقق الزيادة بتضعيف أصل من أصول الكلمة كما في نحو فعّل وافعلّ، ونمثل لهما، على التوالي، بالفعلين: (كتّب) و(احمرّ)*».

يبين استقراء تعريفات الميزان الصرفي تقاطعها في اعتباره وسيلة تقييسية للوحدات المعجمية كما هي في أصولها، أو ما يعرض لها من خلال الظواهر اللغوية؛ من اشتقاق أو إدغام أو إعلال أو حذف. ويبين أيضا اختلافها من حيث كونه آلية تنتمي إلى مبحث علم الصرف، كما هو الحال عند ابن جني، وصلاح راوي، ومحمد بلبول، وكونه آلية تنتمي إلى مبحث الأصوات مثل

[1]. يشير عبد الحميد هنداوي إلى أن تعريف صلاح راوي للميزان الصرفي وارد في رسالة أطروحة بعنوان: (الصيغة الصرفية ودلالتها على المستويين الصرفي والنحوي: 40). جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.

ما هو واضح مع تمام حسان. وقد يوحي هذا الاختلاف في تعريف الميزان الصرفي وتصنيفه بنوع من التناقض، غير أن الحقيقة خلاف ذلك؛ لأن الاختلاف مرده إلى تصور النحاة العرب القدامى الذين يرون أن علم الصرف يشمل مبحث الأصوات، وإلى تصور اللسانيات الحديثة المتمثل في الفصل بين الصرافة والصواتة.

أما محمد بلبول فيتضح من تعريفه للميزان الصرفي أنه يتبنى طرح اللغويين القدامى على الرغم من أنه في كتابه (2008) ينحو منحى حديثا، ويهدف إلى إعادة تحليل معطيات صرف اللغة العربية من منظور لساني حديث.

يكشق استعراض تصور اللغويين القدامى واللسانيين المحدثين لمفهوم الصيغة أن هناك تداخلا مع مصطلحات أخرى (البناء، والوزن، والبنية، والميزان الصرفي)، كما يتبين أن تعريفات بعضهم لها يشوبها غموض. وأن المصطلحين اللذين يردان متلازمين في التعريفات السابقة، باعتبارهما مرادفين لهما المدلول نفسه، ولهما حمولة دلالية في علم الصرف هما: البناء والصيغة.

6.1.2.3. تلازم الدال والمدلول في مصطلح الصيغة الصرفية

تنبه اللغويون القدامى إلى اختلاف الصيغ الصرفية بين المجردة التي تحافظ على مادتها الأصلية، والمزيدة التي تضاف إليها زوائد فتناولوها بالدراسة والتحليل للوقوف على العلاقة بينها وبين مدلولها. يقول سيبويه (الكتاب: 4/ 75): *«هذا باب افعوعلت وما هو على مثاله مما لم نذكره. قالوا خشن، وقالوا: اخشوشن. وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرا عاما، قد بالغ وكذلك احلولى».*

يتضح من قول سيبويه أنه يحيل إلى أثر وجود الزيادة في معنى الصيغة على لسان أستاذه الخليل، والمتمثل في هذا السياق: "افعوعل" في المبالغة والتوكيد، وأن هذا المعنى أصبح ملازما لهذه الصيغة[1]؛ إذ عندما يراد التعبير عنه يتم اللجوء إليها.

[1]. سأوضح دلالات الزوائد في الجداول الواصفة للوحدات المعجمية المشتقة المزيدة الثلاثية والرباعية.

وهذا التلازم الدلالي حاضر أيضا في المصادر؛ إذ رغم تباين دلالة وحداتها المعجمية، إلا أن هناك تقاطعا حاصلا في المعنى الإضافي الذي تحيل عليه صيغيا، حيث يتحقق تقارب معناها على صيغة واحدة مع حفاظهاعلى دلالتها الأصل. يقول سيبويه (م. ن: 14): «*ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النَّزَوان، والنَّقَزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العَسَلان والرتكان. وقد جاء على وزن فُعال نحو النُّزاء والقُماص، كما جاء عليه الصوت نحو الصراخ والنباح*».

ويضيف سيبويه في (م. ن: ص. ن) نفسها «*ومثل هذا الغليان، لأنه زعزعة وتحرك. ومثله الغثيان، لأنه تَجَيُّشُ نفسِه وتَثَوُّرٌ. ومثله الخطران واللمعان، لأن هذا اضطراب وتحرك*». إن هذه الوحدات المعجمية "النزوان والنقزان والقفزان" تختلف من حيث الدلالة المعجمية، إلا أنها تتقاطع كلها في معنى الحركة.

ولا تقتصر هذه المناسبة بين الدال والمدلول على صيغة واحدة محددة، بل تتعداه إلى أكثر من صيغة، وأذكر في هذا السياق المصادر؛ إذ يرد الواحد منها على صيغ مختلفة، مما يحيل إلى التناسب الحاصل دلاليا في هذه الصيغ رغم تباين قالبها الصرفي. وهذا ما يؤكده سيبويه (م. ن: ص. ن): «*وقد جاء على فُعال نحو النُّزاء، والقُماص كما جاء عليه الصوت نحو الصُّراخ والنُّباح، لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النَّزَوان ونحوه. وقالوا: النَّزْو والنَّقْز،كما قالوا: السَّكْت والقَفْز والعَجْز، لأن بناء الفعل واحد لا يتعدّى كما أن هذا لا يتعدّى*».

وقد سار ابن جني (الخصائص: 2/ 152. 153) في تحليله ظاهرة التناسب بين الصيغة الصرفية ومدلولها على نهج الخليل وسيبويه، مستدلا بقولهما في هذا الشأن، ومضيفا إليها بالتحليل المفحم؛ إذ يقول: «*(قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو النّقَزان، والغلَيان، والغثيان، فقابلوا بتوالي حركة*

المثال توالي حركات الأفعال). ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه، ومنهاج ما مثلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعية تأتي للتكرير؛ نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة [...]، فجعلوا المثال للمعنى المكرر . أعني باب القلقلة . والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها».

يفصح ابن جني عن العلاقة الاستلزامية بين الصيغ الصرفية بكل مكوناتها والدلالة التي تستفاد منها أو تحيل إليها. ويرى أن مضاعفة وتكرير العين في المصادر الرباعية المضاعفة مناسب لما تدل عليه معانيها من التكرير المشترك بين ألفاظ تلك الأبنية، وهو ما يضفي عليها معنى صيغيا إضافة إلى معناها المعجمي.

فهل هذا يعني أن الصيغة الصرفية تلازم معنى بذاته أم أن إيراد معنى من المعاني يقتضي إطارا شكليا أو قالبا يحتويه هو الصيغة الصرفية؟ وهل عدد المعاني يوافق عدد الصيغ؟

الحقيقة أن استقراء المتن اللغوي العربي والواقع التداولي يفند هذا الطرح، ويؤكد أنه على الرغم من اختلاف مجموعة من الصيغ من حيث الشكل (البناء)، إلا أنها تتقاطع من حيث المعاني، أي: أن اختلاف بنيتها لا يقف حاجزا أمام الدلالة الموحدة التي تؤديها والتشابه في تحقيقها (الاشتراك الصيغي)، في مقابل بعض الصيغ الصرفية التي تتميز بتعدد معناها رغم بنيتها الصرفية الموحدة والمتفردة. وفي هذا السياق يقول السيوطي (المزهر: 270): «*وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى؛ فخصوا كل تركيب بنوع منها؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب؛ لمنافاتهما لهما؛ لضاق الأمر جدا، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها، بل فرقوا بين (معتِق) و(معتَق) بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين*».

إن كلام السيوطي يعكس ما تزخر به الصيغ العربية من دلالات، وما تتيحه للمتكلم من إمكانات تعبيرية تواصلية يعمد فيها إلى تشكيل حروفها، مراعيا في ذلك التقديم، والتأخير،

والحذف، والإعلال، والإبدال، ومستثمرا خاصية المصوتات، والدور الذي تلعبه في تغيير بنية الصيغة الصرفية ودلالتها؛ هذا التغيير الذي سيتبعه حتما تغيير في المعنى، دونما حاجة إلى التعبير عنه بحروف أخرى أو وحدات معجمية تنتمي إلى مدخل معجمي مغاير عن حروفها الأصول.

والخلاصة هي أن الصيغة الصرفية آلية صرفية يسترشد بها أطراف التواصل في معرفة نوع الألفاظ المتداولة وتحديد طبيعتها الاسمية أو الفعلية، وفي التمييز بين مختلف أنواع المشتقات العربية، وتمكن من التمييز بين معانيها المختلفة في المتن اللغوي تبعا للتغييرات التي تلحقها. وتسمح باستثمار الاشتقاق للحصول على اللفظ المناسب الذي يقتضيه سياق المقامات التواصلية. وأعتقد أن ذلك يمنحها قيمة نوعية وتفردا في التوليد المعجمي لا تحظى بها بقية آليات التوليد؛ لكونها الإطار العام، أو الشكل الذي يحتضن تلك الآليات. ولا أظن أني أجانب الصواب إذا قلت إن الصيغة الصرفية عنصر مؤثر في البنى التركيبية للألفاظ. والوقائع التداولية تؤكد أنها تتجاوز حدود بنية الكلمة إلى باقي مكونات التركيب؛ إذ تعد قرينة لفظية حاسمة في الوقوف على الأبعاد الدلالية التي تطرحها علاقات الملفوظات في السياق، وهو ما أكدته دراسات اللغويين والبلاغيين القدامى والأسلوبيين واللسانيين المحدثين.